الشركات متعددة الجنسية
ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار *

لقد شهد الربع المنصرم من القرن الحالى تطورات عديدة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . فعلى الصعيد السياسى ظهرت نتيجة الصراع بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى كتلة ثالثة تتمثل فى دول عدم الانحياز • كما اصبحت مقاومة الاستعمار وتحرير الدول المستعمرة هدفا ومطلبا تنادى به هيئة الامم المتحدة . وبذا انحسر الاستعمار عن العديد من الدول • كما لجأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى الى الوفاق كسياسة بدلا من المجابهة**.

أما على الصعيد الاقتصادى فقد ظهرت فئة رابعة ، اذ قسمت مجموعة الدول النامية الى دول نفطية ودول غير نفطية • واهمية ذلك لا تكمن فى التقسيم فقط بل فى الأهمية الاقتصادية ــ بالذات ــ لهذا التقسيم • فالوزن الاقتصادى الذى كانت تتمتع به الولايات فى المجال العالمى قد تقلص نسبيا بعد استعادة الدول الاوروبية الصناعية واليابان لكياناتها الاقتصادية • كما أن الدول النامية التى كانت شبه مهملة دوليا اصبحت تحتل مكانا ملموسا فى الضمير العالمى من حيث ازدياد الوعى بمشاكلها الاقتصادية • كما احتلت الدول النفطية منها مكانا خاصا فى الاقتصاد الدولى (١) . وقد واكب هذه التطورات وتخللها بخط مواز ــ ان جاز التعبير ــ نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية او الدولية (***) ، التى انتشرت فى جسم الاقتصاد العالمى وفى كياناته المختلفة بحيث اصبحت عنصرا اساسيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية لا يقل وزنا من حيث ابعاده عن التبادل الاقتصادى التقليدى بين الدول .

وقد تباينت الآراء حول دور هذه الشركات واهميتها فى المجتمع الدولى . فالبعض يرى فيها وسيلة فعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتوثيق العلاقات الاقتصادية ومن ثم العلاقات السياسية دوليا ، بينما آراء معارضة تعتقد بأنها وسيلة وان كان ظاهرها اقتصاديا انما تهدف

---

* الاستاذ بقسم الاقتصاد ــ جامعة الكويت .

** لقد حصلت ايضا احداث اخرى منها على سبيل المثال ازمة مصدق وتأميم شركات النفط فى ايران ، انتهاء الحرب الكورية ، والحرب الفيتنامية ، والازمة الكوبية ، الحروب العربية ــ الاسرائيلية وملابساتها السياسية والاقتصادية .

(***) الشركات متعددة الجنسية او الشركات الدولية اسمان مختلفان لشىء واحد . وهناك العديد من التعاريف لهذا النوع من الشركات والتعريف الذى يمكن ان يتفق عليه مع بعض التحفظ وسنتقيد به هنا هو « الشركة او المؤسسة او المشروع الذى يملك او يسيطر على اصول ، او مصانع ، او مناجم ، او مكاتب مبيعات الخ . فى دولتين او اكثر عن طريق فروع او مؤسسات تابعة او مشاريع مشتركة » .

راجع : مجموعة التعاريف التى اوردتها هيئة الامم فى دراستها :
Multinational Corporation in World Development, New York, 1973.

لاخضاع اقتصاد الدول النامية بالذات ، وربطه وزيادة تبعيته ليس فقط اقتصاديا بل ايضا سياسيا بالدول الصناعية ،الرأسمالية (٢) .والحقيقة لا يمكننا القول جازمين بأن الشركة متعددة الجنسية تقوم بهذا الدور فقط او ذاك ،اذ أن ذلك يعتمد على عوامل عديدة . فالشركات متعددة الجنسية تختلف من حيث حجمها وطبيعة نشاطها ، ومن حيث انتشارها ومن حيث استراتيجيتها ، ومن حيث فاعليتها السياسية ، وان كانت تتفق من حيث كون الربح هدفا أساسيا لها ، كما أن اثرها يختلف من دولة لاخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادى والاجتماعى الذى تجتازها تلك الدول .

ان كل هذه الامور يجب اخذها بعين الاعتبار لدى الحكم على هذه الشركات . ونحن هنا فى هذا البحث لسنا بصدد الحكم على الشركات متعددة الجنسية بقدر ما نحن بصدد معرفة الدور الذى يمكن أن تقوم به لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . وسعيا لتحقيق ذلك فقد قسمنا البحث الى ثلاث اجزاء متصلة ، متكاملة تعرض وتناقش فى الجزء الاول منها الشركات متعددة الجنسية من حيث خصائصها ، صفاتها، تطورها وملكيتها ، اجمالى استثماراتها المباشرة وتوزيع هذه الاستثمارات بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فى الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية ثم نمط ملكيتها .

ويناقش الجزء الثانى دور هذه الشركات فى عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية والآثار المختلفة التى يمكن أن تنجم عن الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات فى الدول النامية . ونختتم بمحاولة لاختصار الشقة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن لدور الشركات الدولية فى الدول النامية من خلال مرآة عالم متطور .

ان اى عمل او سياسة تجاه الشركات متعددة الجنسية لن تؤدى الفائدة المرجوة منها الا اذا تعمقنا فى فهم طبيعة هذه الشركات .

تتجه الشركات للاستثمار فى الخارج لاسباب واهداف عدة منها واهمها الربح بالاضافة الى الرغبة فى توسيع رقعة السوق والسيطرة على نصيب أكبر من السوق العالمى وذلك لضمان استمرار النمو والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وتقليل المخاطر . وعامل آخر كان اساس نشأة الشركات متعددة الجنسية الا وهو تأمين مصادر المواد الخام والاولية .

فقد وضع رجال الاعمال الاوربيون والامريكيون فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر اساس الكثير من الشركات الدولية الكبرى فى حقل استخراج وتصنيع المواد الاولية . أما فى حقل الصناعات التحويلية فكان المحرك للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البداية هو حماية اسواق صادراتها التى هددتها شركات دولية أخرى او المنافسة المحلية فى الدول الأم . وقد تطورت الاسباب فى المراحل اللاحقة فأصبحت الرغبة فى الاستفادة من تكاليف الانتاج المنخفضة فى الدول الاخرى ، او الاستفادة من القوة الشرائية المرتفعة فى أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا على الأخص ، او الاستفادة من الموقع كمنطلق للتصدير ، او الرغبة فى الحصول او الاستفادة من توفر التكنولوجيا المتقدمة كما هو الحال بالنسبة للشركات الاوروبية فى الولايات المتحدة .

تغلب على الشركات متعددة الجنسية العديد من الصفات والخصائص التى تميزها عادة عن

غيرها من الشركات . اذ تتميز بكبر الحجم وضخامة اجمالى المبيعات السنوية (*) . كما تغلب عليها الصبغة الاحتكارية حيث يسيطر القليل من هذه الشركات على عمليات الانتاج والتوزيع والشراء ، كما فى قطاع النفط على سبيل المثال . وتملك هذه الشركات او تسيطر على العديد من الفروع فى كل من الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا . حيث تتركز فى الاخيرة منها ، فمثلا ثمانى من اكبر الشركات متعددة الجنسية فى العالم امريكية ، كما ان الولايات المتحدة وحدها كانت تملك او تسيطر سنة ١٩٦٩ على ثلث اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم البالغ عددها ٢٧٣٠٠ فرعا ، وهذا يقارب اجمالى عدد الفروع الذى كانت تملكه او تسيطر عليه بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا مجتمعة (**) . هذا ويتفاوت حجم هذه الفروع حسب طبيعة النشاط الاقتصادى وايضا حسب موقع هذا النشاط اى فى دولة نامية او متقدمة اقتصاديا . فالجدول التالى (رقم ١) يبين أن حجم الفروع فى قطاع المواد الطبيعية يبلغ ثلاثة او اربعة امثاله فى الصناعات التحويلية .

---

* لقد تجاوز اجمالى المبيعات السنوية لكل من الشركات الدولية الاربع الكبرى عشرة بلايين دولار . وهذا الرقم يفوق الناتج الاجمالى القومى للعديد من الدول .

** تملك او تسيطر هذه الدول على حوالى ٤٥٪ من اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم ، وبذا تبلغ النسبة الاجمالية لنصيب هذه الدول من الفروع بالاضافة للولايات المتحدة ٧٥٪ من اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم يترتب على ذلك بالطبع تركز الاستثمارات الدولية فى أيدى هذه الدول ، وخاصة الولايات المتحدة اذ يبلغ نصيب الولايات المتحدة من اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة (٥٠٪) ، بينما يبلغ اجمالى نصيب بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا (٣٠٪) .

جدول رقم ـ ١ ـ

الشركات الدولية الامريكية : متوسط حجم الفروع الاجنبية حسب النشاط الاقتصادى والمنطقة ١٩٦٦ (بالالف دولار)

القطاع	اجمالى العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة
المناجم والتعدين	٨ر٣٣٠	٧ر٦٦٨	٨ر٩٠٦
النفط	٨ر٧٤٦	٨ر٩٨١	٨ر٤٨٦
الصناعة التحويلية	٢ر٣٦١	١ر٣٩٩	٢ر٧٦١
المرافق العامة	٢ر١٦٥	٢ر٦٤٦	١ر٣٩٧
التجارة	١ر١١٤	١ر٢١٩	١ر٠٧٠
اخرى	٠ر٨١٨	٠ر٤٧٧	١ر٠٤٠

المصدر :
United Nations, Mutlinational Corporations in World Development, ST/ECA/100 New York, 1973, P. 141.

اما فى قطاعى النفط والتجارة فيزيد حجم الفروع فى المتوسط بعض الشىء فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة بينما يبلغ حجم الفروع فى قطاع الصناعة التحويلية فى الدول النامية ، نصفها فى الدول المتقدمة وذلك بعكس حجم الفروع فى المرافق العامة التى تبلغ فى الدول النامية ضعفها فى الدول المتقدمة .

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية فقد ارتفع عدد الفروع الامريكية خلال السنوات ١٩٥٠ — ١٩٦٦ من ٧٠٠٠ فرع الى ٢٣٠٠٠ فرعا ، وكذلك بالنسبة لبريطانيا انما بمعدل اقل فقد تضاعف عدد فروعها بحيث اصبح حوالى ١٩٢٠ فرعا . وبالمثل بالنسبة لليابان وفرنسا والمانيا الغربية ، اذ تضاعف عدد فروع الاخيرتين فبلغ ٢٠٢٣ فرعا و ٢٩١٦ فرعا لكل منهما على التوالى . وقد واكب هذا النمو نمو فى تدفق راس المال للاستثمار المباشر ، اذ ارتفع المبلغ الاجمالى السنوى للاستثمارات المباشرة الاجنبية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من حوالى ثلاثة بلايين دولار الى ما يقارب ثمانية بلايين دولار خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧١ . وقد انعكس ذلك على القيمة الدفترية لاجمالى الاستثمار المباشر خلال الفترة ذاتها ، فقد ارتفع اجمالى الاستثمار المباشر للولايات المتحدة من ٣٣ بليون دولار الى ٨٦ بليون دولار ، ومن ١٢ بليون دولار بالنسبة لبريطانيا . اما بالنسبة لليابان فقد ارتفع من اقل من ٣٠٠ مليون دولار الى ٤ر٥ بليون دولار ، ومن ٧٣٠ مليون دولار الى ٧ر٣ بليون دولار بالنسبة لالمانيا الغربية . وقد ارتفع اجمالى الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسية مجتمعة من ١٠٨ بليون دولار سنة ١٩٦٧ الى ١٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧١ ((٤)) .

هذا ويلاحظ انه على الرغم من انتشار فروع الشركات الدولية عالميا الا ان هناك تباينا فى مناطق تركزها . فالدول المتقدمة تستاثر بحوالى ٧٤٪ من اجمالى الفروع اما الباقى فموزع بين المناطق النامية كالتالى : ٧٪ افريقيا ، ١٢٪ نصف الكرة الغربى و ٦٪ آسيا . ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ايضا ان هذه النسبة تتراوح بين ٤ر١٤٪ لدولة كسويسرا الى ٥٠٪ للبرتغال . كما ترتفع بالنسبة لفرنسا عنها بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية التى تملك فيما بينها اكبر عدد من الفروع . وهذا الانتشار او التوزيع بين المناطق المختلفة فى الدول النامية يعكس لحد كبير العلاقات التاريخيةوالاستعمارية لدول كبريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا وبلجيكا وهولندا على سبيل المثال . وينعكس هذا التوزيع على نصيب كل من الدول المتقدمة والدول النامية من اجمالى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات ، اذ يبين لنا الجدول رقم(٣) ان ثلثى اجمالى هذه الاستثمارات يتركز فى الدول المتقدمة . ويرجع ذلك لعوامل عدة منها ارتفاع المستوى الاقتصادى والقدرة الاستيعابية بالاضافة الى تشابه الهياكل المؤسسية والاجتماعية فيها .

جـــدول رقم — ٢ —
الشـــركات الدوليـــــة لبعض الدول المتقـدمة اقتصـــاديا
عـــدد الفـــروع وتوزيعهـــا حسب المناطق ١٩٦٨ أو ١٩٦٩
التوزيع النسبي للفروع حســب المنـــاطق (٪)

الدولة الأم *	الحد الادنى للفروع (**)	الدول المتقدمة اقتصاديا ٪	الـــدول النامية ٪	افريقيـــا ٪	امـــريكا الوسطى والجنوبية ٪	آســـيا ٪
الولايات المتحدة	٩ر٦٩١	٧٤ر٧	٢٥ر٣	٨ر٤	٧٢ر٨	١٨ر٨
بريطانيـــا	٧ر١١٦	٦٨ر٢	٣١ر٨		٢٨ر٥	٣١ر٥
المانيا الغربيـــة	٢ر٩١٦	٨٢ر٢	١٧ر٨	٠ر٤٠	٤٩ر٩	٢٨ر٣
فرنســـا	٢ر٢٣	٥٩ر٧	٤٠ر٣	٢١ر٨	٢٤ر١	٩ر٢
سويســـرا	١ر٤٥٦	٨٥ر٧	١٤ر٤	٦٦ر٦	٦٠ر٣	٢٣ر٩
الســـويد	١ر١٥٩	٨٣ر٤	١٦ر٦	١٥ر٨	٦٦ر٧	٢٢ر٩
هولنـــدا	١ر١١٨	٧٢ر٦	٢٧ر٤	١٠ر٤	٤٧ر٤	٢٤ر٨
بلجيكـــا	٥٩٤	٦٩ر٧	٣٠ر٣	٢٧ر٨	٢١ر٧	٨ر٩
ايطاليـــا	٤٥٩	٦٧ر٣	٣٢ر٧	٦٩ر٤	٥٦ر٠	١٤ر٠
الدنمـــرك	٣٥٤	٨٤ر٨	١٥ر٢	٣٠ر٠	٣٥ر٢	٣٧ر٠
النرويـــج	٢٢٠	٨٤ر٦	١٥ر٥	٢٧ر٨	٢٦ر٥	٢٦ر٥
النمســـا	١٠٥	٨١ر٠	١٩ر٠	٤٧ر١	٥٠ر٠	٤٥ر٠
لوكسمبرج	٥٥	٨٥ر٥	١٤ر٥	٥ر١	٦٢ر٥	—
اسبانيـــا	٢٦	٧٣ر١	٢٦ر٩	٣٧ر٥	٨٥ر٧	—
البرتغـــال	٨	٥٠ر٠	٥٠ر٠	٧٥ر٠	٢٥ر٠	—
المجمـــوع	٢٧ر٣٠٠	٧٣ر٦	٢٦ر٤	٢٩ر٣	٤٧ر٩	٢٢ر٨

المصـــدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development. ST/ECA/ 190, P. 147.

* رتبت الدول ترتيبـا تنازليا حسب عـدد الحد الادنى للفـــروع .

** احتسب الحـد الادنى على أساس أن للشركة الدوليـة فرعا واحـدا فقط فى الدولة المضيفة ، على الرغم من انه قد يكون لها اكثر من فرع فى تلك الدولة .

جـــدول رقم ــ ٣ ــ
اجمـــالى الاستثمار الاجنبى المباشر حســـب دول المصـــدر ومنـــاطق الاســـتثمار ١٩٦٧ ــ مليـــون دولار والنسبة المئوية
الـــدول النامـيـــــة

دول المصدر (*)	الاجمالى العالمى للقيمـــة الدفترية(**)	اجمالى القيمة الدفترية	افريقيا ٪	امـريكا الوسطى ٪	امـريكا الجنوبية ٪	الشرق الاوسط ٪	آسيا ٪	الاجمالى ٪
الولايات المتحدة	٥٩ر٤٨٦	١٦ر٧٠٣	٢ر٣	٧ر٤	١٢ر٤	٣ر٠	٣ر٠	٢٨ر١
بريطـــانيا	١٧ر٥٢١	٦ر٥٨٢	١١ر٣	٤ر٧	٥ر٠	٤ر٨	١١ر٨	٣٧ر٦
فرنســـا	٦ر٠٠٠	٢ر٦٨٩	٢٨ر٨	١ر٠	٦ر٨	٢ر٧	٥ر٥	٤٤ر٨
هولنـــدا	٢ر٢٥٠	١ر٦٩٤	١٤ر٤	٨ر٢	٣٣ر٦	٧ر٧	١١ر٤	٧٥ر٣
كنـــدا	٣ر٧٢٨	١ر٤٥٣	٥ر١	١٣ر٣	٢٢ر٧	٠ر٢	١ر٣	٣٩ر٠
المانيا الغربية	٣ر٠١٥	١ر٠١٨	٤ر٦	٣ر٤	٢٢ر٨	٠ر٨	٢ر٢	٣٣ر٨
اليـــابان	١ر٤٥٨	٧٠٠	٩ر	٦ر٩	٢٠ر٩	٥ر٨	١٣ر٥	٤٨ر٠
ايطاليـــا	٢ر١١٠	٦٩٦	١١ر٧	١ر٠	١٧ر٦	١ر٢	١ر٤	٣٣ر٠
بلجيـــكا	٢ر٠٤٠	٦١٣	٢٣ر٦	—	٥ر٥	١ر٠	٠ر٨	٣٠ر٠
ســـويسرا	٤ر٢٥٠	٥٦٥	١ر٤	٣ر٤	٦ر٧	١ر٠	١ر٧	١٣ر٣
الســـويد	١ر٥١٤	١٨٠	٥ر٣	٠ر٨	٤ر٦	—	١ر٢	١١ر٩
استراليـــا	٣٨٠	١٠٠	—	—	—	—	٢٦ر٣	٢٦ر٣
البرتغـــال	٢٠٠	٩٩	غ م	غ م	٣ر٠	غ م	غ م	٤٩ر٥
الدنمـــرك	١٩٠	٢٩	٨ر٧	١ر٥	١ر٢	١ر٠	٢ر٧	١٥ر٣
النرويـــج	٦٠	٩	٥ر٠	—	١٠ر٠	—	—	١٥ر٠
النمســـا	٣٠	٥	—	—	١٦ر٧	—	—	١٦ر٧
المجمـــوع	**١٠٤ر٢٣٢**	**٣٣ر١٣٥**	**٦ر٣**	**٦ر١**	**١١ر٦**	**٣ر٠**	**٤ر٨**	**٣١ر٨**

المصـــــدر : United Nations, **Multinational Corporations in World Development**, ST/ECA/ 190, P. 148.

* رتبت الدول ترتيبـا تنازليا حسب قيمة اجمالى الاستثمار فى الدول النامية .

** لا تشمل دول المعسكر الاشتراكى .

جـــدول رقـم ــ ٤ ــ

اجمالـى الاستثمار الاجنبـى المباشـر موزعـــا حسب المنـــاطق حسب القطاعات سنة ١٩٦٦ (مليون دولارونسب مئويـة) منطقـة الاســتثمار

القطـــــاع	اجمـالى العـالم (*)		الدول المتقدمة اقتصـاديا		الدول النامية		الـدول النامية ٪ مـن اجمـالى العـالم
	القيمـة	٪	القيمـة	٪	القيمـة	٪	
النفـــط	٢٥ر٩٤٢	٢٨ر٩	١٤ر٠٥٠	٢٣ر٦	١١ر٨٩٢	٣٩ر٧	٤٥ر٨
المناجم والتعـدين	٥ر٩٢٣	٦ر٦	٣ر١٢٢	٥ر٢	٢ر٨٠١	٩ر٣	٤٧ر٣
الصناعة التحويلية	٣٦ر٢٤٦	٤٠ر٥	٢٨ر١٩٩	٤٧ر٣	٨ر٠٤٧	٢٦ر٩	٢٢ر٢
اخـــرى	٢١ر٤٧٢	٢٤ر٠	١٤ر٢٤٢	٢٣ر٩	٧ر٢٣٠	٢٤ر١	٣٣ر٧
المجمـــوع	**٨٩ر٥٨٣**	**١٠٠**	**٥٩ر٦١٣**	**١٠٠**	**٢٩ر٩٧٠**	**١٠٠**	**٣٣ر٥**

المصـــــدر United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, P. 149.

* لا تشـمل دول المعسـكر الاشتراكى .

أما الثلث المتبقى فتستحوذ عليه الدول النامية . وقد حصلت الدول النامية فى نصف الكرة الغربى على ١٨ ٪ من اجمالى هذه الاستثمارات ، بينما استحوذت افريقيا على ٦٪ وآسيا ٥ ٪ وقد كان نصيب الشرق الاوسط ٣٪ فقط . هذا ويلاحظ احتلال الشركات الدولية الامريكية مكان الصدارة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر سواء كان ذلك فى الدول النامية او المتقدمة اذ يباع اكثر من ثلاثة امثاله بالنسبة للدولة الثانية بريطانيا ، واكثر من تسعة امثال الاستثمار المباشر للشركات الدولية الفرنسية التى تحتل المرتبة الثالثة .

أما من حيث توزيع الاستثمار المباشر بين القطاعات الاقتصادية فنجد ان الصناعة التحويلية تحتل مكان الصدارة فى الدول المتقدمة اذ تستحوذ كما يوضح الجدول رقم (٤) على ٤٧٪ من الاجمالى يليها قطاع النفط ٢٤٪ والتعدين ٥٪ ثم نشاطات اخرى ٢٤٪ وهذا التوزيع مغاير للتوزيع فى الدول النامية اذ يستوعب قطاع النفط ٤٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات الدولية المباشرة ، ويستحوذ التعدين والمناجم على ٢٧٪ . أما الصناعة التحويلية فتحتل مكانا اقل اهمية فى الدول النامية منه فى الدول المتقدمة اذ تبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ فقط وتتوزع الرصيد نشاطات اخرى . هذا ويتركز الاستثمار المباشر فى ايدى القليل من الدول المتقدمة ، فمثلا ٨٠٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة فى قطاعى النفط والصناعة التحويلية تستحوذ عليها شركات امريكية وبريطانية . كما يلاحظ فى الجدول رقم (٥) التباين الواضح فى توزيع الاستثمارات المباشرة بين القطاعات المختلفة . فحين نجد تشابها بين توزيع الاستثمارات الامريكية والبريطانية الدولية ، ٣٣٪ فى النشاطات الاستخراجية و ٤٠٪ فى الصناعة التحويلية ، نجد اختلافا فى التوزيع بين اليابان والمانيا الغربية .فبينما تتركز استثمارات الاولى فى التجارة والصناعة الاستخراجية ، تتركز استثمارات الثانية فى الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كالكيماويات والمنتجات الكهربائية ووسائل النقل . ولدى مقارنتها باستثمارات الولايات المتحدة او بريطانيا فى حقل النفط نجد انها تكاد لا تذكر اذ تبلغ حوالى ٣ ٪ فى النفط و ٥ ٪ فى التعدين وتتميز الاستثمارات الصناعية الاميركية وبدرجة اقل البريطانية بالتكنولوجيا المتقدمة اذ تبلغ نسبة الاستثمارات المباشرة للشركات الامريكية والبريطانية فى الصناعات الكيماوية والمكائن والمعدات والمنتجات الكهربائية ٥٠٪ و ٦٠٪ من اجمالى استثمارات كل منهما على التوالى . وقد اكسبت القدرة التكنولوجية للشركات الامريكية فى صناعتى الكيماويات والسيارات مركزا مسيطرا فى هذين الحقلين . وقد ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسية مؤخرا فى قطاع الخدمات خصوصا الاعمال المصرفية والسياحة والاستثمارات الدولية . وقد نمى قطاع المصارف بالذات نموا ملحوظا اذ ارتفع اجمالى عدد الفروع الاجنبية للمصارف الامريكية من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ فرعا خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٢ ؛بينما انشأت المصارف اليابانية سنة ١٩٧٢ فقط ٢٥ فرعا وبلغ عدد الفروع البريطانية ١٩٢ فرعا والالمانية ١٠٣ فرعا وفرنسا ٩١ فرعا . هذا وتمثل الودائع الاجنبية نسبة متزايدة من اجمالى ودائع المصارف الامريكية الدولية .

فمثلا بالنسبة للمصارف الامريكية الدولية المقيمة فى نيويورك ارتفعت نسبة الودائع الاجنبية

جدول رقم — ٥ —

اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر لبعض الدول
موزعا حسب القطاعات والصناعة ١٩٦٥و ١٩٧٠ (مليون دولار ونسب مئوية)

القطاع والصناعة	المانيا الغربية		اليابان		بريطانيا		الولايات المتحدة	
	سنة ١٩٧٠ القيمة	٪	سنة ١٩٧٠ القيمة	٪	سنة ١٩٦٥ القيمة	٪	سنة ١٩٧٠ القيمة	٪
اجمالى القطاعات	٥ر٧٧٥	١٠٠	٣ر٥٩٦	١٠٠	١٦ر٧٩٧	١٠٠	٧٨ر٠٩٠	١٠٠
المناجم والتعدين	٢٦٠	٤ر٥	١ر١٢٧	٣١ر٣	٧٦٠	٤ر٥	٦ر١٣٧	٧ر٩
النفـــط	١٦٤	٢ر٨			٣ر٨٥٣	٢٢ر٩	٢١ر٧٩٠	٢٧ر٩
اخـــرى	٩٠٨	١٥ر٧	١ر٥٠٦	٤١ر٩	٦ر٢٩٠	٣٧ر٤	١٧ر٩٣٢	٢٣ر٠
الصناعة التحويلية	٤ر٤٤٣	٧٦ر٩	٩٦٣	٢٦ر٨	٥ر٨٩٤	٣٥ر١	٣٢ر٢٣١	٤١ر٣
اجمالى الصناعة التحويلية	٤ر٤٤٣	١٠٠	٩٦٣	١٠٠	٥ر٨٩٤	١٠٠	٣٢ر٢٣١	١٠٠
المنتجات الغذائية	٢٣٤	٥ر٣	٦١	٦ر٣	٥٨٣	٩ر٩	٢ر٦٨٠	٨ر٣
النســـيج	١١٠	٢ر٥	١٩٠	١٩ر٧	٩٨	١ر٧	—	—
الاخشاب ولب الورق	٦٣	١ر٤	٢١٢	٢٢ر٠	ر١٢٩	٢ر٢	—	—
كيمـــاويات	١ر٥٨٩	٣٥ر٨	ر٦٠	٦ر٢	ر٥٩٤	١٠ر١	٦ر٢٧٢	١٩ر٥
الفولاذ ومعادن اخرى	٤٣٦	٩ر٨	٣٨ر٠	١٤ر٣	ر٣٧٧	٦ر٤	٣ر٥٧٦	١ر١١
مكـــائن	٤٢٨	٩ر٦	ر٦٧	٧ر٠	٩٤٣ر٠	١٦ر	٤ر٠١٢	١٢ر٤
منتجات كهربائية	٦٧٧	١٥ر٢	ر٧١	٧ر٤	ر٥١٩	٨ر٨	٢ر٦٠٦	٨ر١
وسائل نقـــل	٥٦٣	١٢ر٧	ر١٠٣	١٠ر٧	ر٨٥٠	١٤ر٤	٥ر٨٧١	١٨ر٢
اخـــرى	٣٤٣	٧ر٧	ر٦١	٦ر٣	١ر٨٠١	٣٠ر٥	٧ر٢١٤	٢٢ر٤

المصـــــدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 151.

الى المحلية مـــن ٥ر٨ ٪ الى ٣ر٣٣ ٪ الـــى٥ر٦٥٪ فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ على التوالى . (٥) .

اما من حيث الملكية فتتمتع الشركات الدولية عموما بسيطرة فعالة على فروعها وذلك من خلال ملكيتها الكاملة لتلك الفروع او ملكية اغلب الاسهم او من مركز اقلية . فمثلا تسيطر الشركات الدولية والامريكية والبريطانية سيطرة كاملة او غالبة على ٨٠ ٪ و ٧٥ ٪ من اجمالى فروع كل منهما على التوالى ، وبالمثل فان ٩٠ ٪ من اجمالى الاستثمار المباشر لتلك الشركات كانت فى فروع تملك على الاقل غالبية اسهمها . وهذه الرغبة فى السيطرة تبدو وكأنها ظاهرة عامة للشركات الدولية فيما عدا اليابان حيث نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة الاجنبية لشركاتها الدولية تتمثل فى شركات او فروع اجنبية تحتل فيها مركز الاقلية . ويرجع ذلك فى الغالب الى اختلاف طبيعة اسلوب السيطرة بالاضافة الى التوزيع الجغرافى للاستثمارات . فمثلا تركز نشاط الشركات اليابانية الدولية فى التجارة والصناعة الخفيفة يوحى بأن فروعا تتسم بصغر الحجم ومبلغ الاستثمار قد يفى بالغرض ، اضف الى ذلك ان معظم هذه الفروع تقع فى دول نامية ، الامر الذى يجب معه تفادى اثارة المشاعر الوطنية وحساسية تلك الدول ضد الاستثمار الاجنبى (٦) .

لقد كان للثورة العلمية فى ميادين التكنولوجيا والادارة والتسويق والتوزيع الدور الاساسى ــ لحد بعيد ــ فى النمو الاقتصادى الذى يشاهده هذا العصر . ولا نكون مغالين اذا اعتبرنا الشركات الدولية عنصرا اساسيا فى هذه الثورة اذ تعمل دائبة على تنمية طاقاتها وقدراتها فى العلوم التكنولوجية والادارية والتسويقية والتوزيعية عالميا ، وبالتالى لها دور كبير فى النمو الاقتصادى على الصعيد العالمى* . ولذا فمن الطبيعى ان تكون هذه الشركات مصدرا تلجأ اليه الدول النامية فى محاولة الحصول على ما قد تحتاجه فى عملية التنمية سواء كان خبرات ادارية ، او تكنولوجية او مهارات فنية او راس مال او خدمات تسويقية او استثمار مباشر .

ينبغى علينا قبل ان نحكم على دور هذه الشركات فى عملية التنمية أن نوضح ان هدفها الاساسى ومحور استراتيجيتها هو الربح وليس من سياستها او اهدافها الاصيلة التنمية الاقتصادية . ولذا فعلى الرغم من حاجة الدول النامية للقرارات والامكانيات المختلفة لهذه الشركات فاننا نلاحظ انه باستثناء تلك الشركات التى تعمل فى النشاطات الاستخراجية فان الشركات متعددة الجنسية لا تنجذب الى جميع الدول النامية بدون تمييز ، اذ لا بد من توافر مواصفات معينة لها القابلية على الاتساع حيث متوسط دخل الفرد مرتفع وحيث تتوفر المهارات العمالية العالمية وحيث الاوضاع السياسية مستقرة بالاضافة الى وجود الهياكل الاساسية والمرافق الاخرى التى يتطلبها قيام المشاريع الدولية . وهذا يوضح لحد كبير ، كما لا حظنا فى الجزء الاول ، اتجاه معظم هذه الشركات الى الدول المتقدمة اقتصاديا . ولذا نجد الكثير من الدول النامية فى محاولتها لجذب الشركات الدولية تقدم لها العديد من التسهيلات كالاعفاء من الضرائب لمدد

---

* بلغ اجمالى القيمة المضافة للشركات الدولية سنة ١٩٧١ (٥٠٠) بليون دولار اى ما يعادل ٢٠ ٪ من الناتج الاجمالى القومى للعالم .
راجع :

مختلفة ، والحماية الجمركية ، واعانات التصدير والحد من المنافسة الداخليـــة وغيرها مـــن التسهيلات ** .

ونقطة اخرى نود أن نؤكدها قبل مناقشةآثار الشركات الدولية على عملية التنمية وهى انه نظرا لاختلاف وتعدد أنواع هذه الشركـــاتفان المهارات والقدرات التى توفرها الشركـــات التى تعمل فى حقل الصناعات الاستخراجيـــة تختلف عن تلك التى تقدمها الشركات التى تعمل فى الصناعات التحويلية . كما أن أسلوب معاملةفروع هذه الشركات مختلف . فالبعض يخضـــع فروعهم الى استراتيجية دولية شاملة ، من حيثربط سائر الفروع من حيث الانتاج والتسويـــق والتمويل بينما يعامل البعض الآخر من الشركاتفروعه كوحدات مستقلة تماما (٧) . ومن جهة أخرى فان ردود فعل الدول المضيفة تجاه هذهالشركات متفاوتة . فالدول الناميـــة المتقـــدمة نسبيا والتى تملك صناعة وطنيـــة قوية يختلفموقفها من الاستثمار الاجنبى عن دولة فقيـــرة نسبيا . وعلى الرغم من التفاوت فى طبيعة وحجم الشركات ، فان هناك جوانب للنشـــاط الدولى يمكن تعميمها على الشركات الدولية مهما كانتطبيعة هذا النشاط . وهذه الجوانب هامة وعامة لمعظم الدول المضيفة ولمعظم الشركات الدوليةبحيث تستحق الاهتمام ، ولذا سنناقشـــها فيما يلى . وسيكون التركيز على الشركات الدوليـــةكمنتجين صناعيين فى القطاعات الاستخراجية والتحويلية فى الدول النامية .

ان الشركات الدولية ، بصفة عامة ، تقدمللدول المضيفة رزمة أو مجموعة موارد وقدرات دون أن تتخلى عن ملكيتها أو السيطرة عليها .ومن ثم فان أثر أو آثار الشركات الدولية يتوقف على طبيعة محتوى أو مكونات الرزمة أو المجموعةواستراتيجية الشركات الدولية من ناحية ، وعلى المناخ التى تمارس فيه الشركات الدولية عملياتهامن ناحية اخرى . فمثلا يؤدى رأس المال الاجنبى الى تنمية موارد الدولة المضيفة وازالة العجـــز فىالصرف الاجنبى . لكنه يترتب على ذلك خروج رأس مال من الدولة المضيفة على شكل أرباحورسوم ، أو قد يؤدى الى انخفاض الصادرات نتيجة زيادة الدخل بحيث يزيد مـــن استهلاكسلعة الصادرات أو قد يؤدى الى زيادة اجمالى الواردات . وكل ذلك من شأنه زيادة العجايب المدين من ميزان المدفوعات مما قد يترتب عليه حدوث العجز فيه مرة أخرى . هذا وتشير احدى دراسات هيئة الامم الى ان صافى حركة رأس المال بين الشركات الدولية والدول النامية فى غير صـــالح الدول النامية . حيث أن عـــوائد الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية تفـــوق اجمالى الاستثمارات الاجنبية الواردة (٨) .

ومن ناحية أخرى فان التكنولوجيا الحديثة التى قدتكون احدىمكونات الرزمة ، قد تؤدى الىتحسين استخدام الموارد وزيادة الانتاجيـــة ، لكنها قد لا تكون من النوع المناسب لحاجة الدولة المضيفة التى تقتضى زيادة فرص التوظف والتخفيف من حـــدة البطـــالة . كمـــا أن المهارات الادارية والتسويقية قد تؤدى الى زيادة الانتاجية وتوفير السلع لكنها قد تؤدى أيضا الى تحويل الموارد من حيث الحاجة اليها ماسة الى حيث يمكن أن تكون أكثر ربحـــا (٩) . هذا بالنسبة للعنـــاصر الملموسة أو المحسوسة التى قد تحتـــوى عليهاالرزمة . الا أن الآثار التى تنطوى عليها العناصر

** ان مثل هـــذه التسهيلات التى تقدم فى المراحل الاولى من قدوم الشركـــة الدوية تصبح مصدر مشاكل عـــادة فى المراحل اللاحقـــة بين الشركـــة الدوليـــة والدول المضـــيفة .

غير المحسوسة التى قد تحتوى عليها الرزمة ، ان جاز التعبير ، هى التى نتجت عنها الآثار بعيدة المدى . فالرزمة مثلا لا تستمد اهميتها فقط من العناصر التى تشتمل عليها بل ايضا من كونها منفذا لراس المال والتكنولوجيا والمهارات المتنوعة وشبكة الاسواق العالمية التى تسيطر عليها الشركات الدولية . كما انه لا ينبغى اعتبار الزيادة فى الدخل القومى فقط بل ايضا امكانية التاثير على اتجاه عملية التنمية . هذا وقد تخدم الشركات الدولية كرسل حضارة وعملاء لربط الدول النامية بالاقتصاد العالمى ، الا انهم بذلك يضعون الدول النامية فى موقف يزيد من تبعية هذه الدول واعتمادها على الاقتصاد العالمى(١٠).

ومن ناحية اخرى فان الدفعات التى تسببها الشركات الدولية للقطاعات الانتاجية لا توفر دائما اساسا لنمو اقتصادى مطرد واقتصاد قوى . ان القطاعات الاجنبية المعزولة ــ خصوصا فى القطاعات الاستخراجية ــ تكون الصلة لحد كبير منعدمة بينها وبين باقى القطاعات الاقتصادية فى الدولة . فيكون بذلك دورها محدودا من حيث تنشيط او اقامة صناعات اخرى وبالتالى لا يكون لها اثر ظاهر فى رفع مستوى الكفايات المحلية على الرغم من ضخامة استثماراتها واستخدامها لمختلف المهارات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة فى مراحل الانتاج ولتوزيع المختلفة (*) . كما ان تقييد المنافسة التى يستفيد منها المشروع الاجنبى لن تكون فى مصلحة الدولة المضيفة فى مراحل لاحقة . كما ان محاولة الدولة المضيفة زيادة الضرائب او تقنين تحويل الصرف الاجنبى للخارج قد تقاومه الشركات الدولية وذلك برفع اسعار الواردات او تخفيض اسعار الصادرات . هذا وقد تحاول الدولة المضيفة التغلب على هذه المشاكل وذلك باصرارها على المشاركة فى عملية تقرير سياسة واهداف الفرع المحلى للشركة الدولية . الا ان مثل هذا الاجراء لا يؤثر دائما على جهاز السيطرة للشركة الدولية . وان فقدت الشركة السيطرة على احد فروعها فان الفرع قد يفقد بعض المزايا التى كانت تحصل عليها الدولة المضيفة والتى تتمثل فى زيادة الدخل ، وتوفير الصرف الاجنبى ، وحصيلة الضرائب على سبيل المثال (**) .
ومن الآثار الاخرى التى يجب اخذها بعين الاعتبار توزيع الدخل فى الدولة المضيفة .

ان زيادة الدخل المترتبة على نشاط الشركات الدولية وارتفاع معدل النمو الاقتصادى لا يعنى بالضرورة تحسنا فى توزيع الدخل بل قد يؤدى الى ازدياد التفاوت فى الدخول . وبذا تستفيد قلة مميزة فى الدولة من معظم زيادة الدخل . كما ان نشاطات التسويق التى تقوم بها الشركات الدولية قد تكون مركزة على سلع تستهلك عادة فى الدولة المتقدمة وبالتالى تكون موجهة لذوى

---

* ترجع محدودية الاثر لعدة اسباب منها اسلوب الانتاج الراسمالى الكثيف الذى يترتب عليه انخفاض نسبة العمل بالنسبة لراس المال فى العملية الانتاجية ثم لاستراتيجية الشركات الدولية التى تعمد فى اغلب الحالات الى الاكتفاء باستخراج المواد الاولية وتصديرها راسا بدون تصنيع فى الدولة المضيفة .

** لقد لجأت شركات النفط الدولية فى العراق الى مثل هذا الاسلوب نتيجة خلافها مع الحكومة العراقية . انما لا يجب اعتبار ذلك قاعدة عامة فمن الشركات الدولية من يحاول التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة للدولة المضيفة بحيث يتجاوب مع الوضع الجديد ويبقى على علاقته مع الدول المضيفة بصورة او باخرى .

الدخول المرتفعة فى الدول النامية ومن ثم تشجع عادات استهلاكية فوق امكانيات الدول الفقيرة منها ولا تتوافق واستراتيجية التنمية فى تلك الدول (١١) .

ان الآثار غير الاقتصادية لنشاط الشركات الدولية لا تقل وزنا عن الآثار الاقتصادية . فالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد والقيم الحضارية تكون معرضة ومفتوحة للتأثر بتقاليد وقيم الشركات الوافدة خصوصا اذا كانت المرحلة الحضارية التى تعيشها الدولة المضيفة بدائية بالنسبة للمرحلة التى تعيشها الدولة الام . فتقاليد الادارة الحديثة ، على سبيل المثال التى تصر على الكفاية الانتاجية قد تعتبر لا انسانية فى بعض المجتمعات التقليدية . كما أن الشخصية الحضارية ذاتها والهيكل الاجتماعى بأسره فى الدولة النامية قد يكون فى خطر خصوصا اذا حاولت الشركات الدولية أن تفرض انظمتها وتقاليدها الاجتماعية على الدولة المضيفة . مما يترتب عليه غالبا مقاومة لوجود الشركات الدولية (١٢) . كما أن الآثار السياسية التى تترتب على وجود الشركات الدولية غالبا تكون على جانب كبير من الاهمية . فالشركة الدولية قد تسعى ليكون لها دور سياسى مباشر فى الدول المضيفة لضمان استمرارية التمتع بالامتيازات المتاحة لها ، كما انها قد تستغل كوسيلة للضغط على الدول المضيفة من قبل الدولة الأم وفى نفس الوقت قد تكون موضع تهديد من قبل الدولة المضيفة يراد به الدولة الأم ، أو قد تتسبب هى فى مجابهة مباشرة بين الدولة المضيفة والدولة الام (*) .

ان ما تقدم يمثل بعض العوامل الاساسية التى تساهم فى تكوين وتشكيل آثار الشركات الدولية على عملية التنمية والتى تكون ايضا مصدرا للخلاف بين الشركات الدولية والدول المضيفة . وهذا بدوره يستدعى من الدول النامية ، نظرا لندرة مواردها الاقتصادية ، أن توزع هذه الموارد بكفاءة حسب الاولويات فى الاجلين القصير والطويل . ولذا فمن الضرورى وضع الخطط التى توضح هذه الاولويات وبالتالى اهداف التنمية . ومن ثم فان السعى لاستقدام الشركات الدولية يكون للمساعدة على تحقيق هذه الاهداف وبذلك لن يكون هناك تعارض بين نشاط الشركة الدولية واستراتيجية واهداف التنمية الوطنية . ومن شأن ذلك أيضا الحد من أسباب قيام الخلاف بين الطرفين .

ان الدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى عملية التنمية فى المرحلة الراهنة لا يزال محدودا جدا ، على الرغم من اهميته النسبية بالنسبة للدول النامية . فقد استوعبت الدول النامية ثلث اجمالى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات البالغة ١٦٥ بليون دولار بينما لا يمثل اجمالى انتاجها القومى سوى سدس اجمالى الناتج القومى العالمى — باستثناء الدول الاشتراكية . وهذا المعيار لايمكن اعتباره مقياسا منطقيا أو موضوعيا اذا أخذنا بعين الاعتبار

---

* الامثلة على مثل هذه الحالات كثيرة فى تاريخ الشركات الدولية ، أهمها من ناحية تقليدية شركة الهند الشرقية ، وشركة الفواكه المتحدة فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وشركة النيترات الامريكية فى شيلى ، بالاضافة الى الازمات الدولية التى نجمت عن تأميم شركات النفط فى ايران وشركة قناة السويس .
راجع :

الحجم السكانى لهذه الدول ومستوى الدخـــل ومتطلبات تحقيق اهداف التنمية المتوخاة ، اذ عندها يصبح مبلغ الخمسة وخمسين بليـــون دولار نسبيا رقما هامشيا . ومن ناحية اخرى اذا راجعنا توزيع الاستثمارات المباشرة الدولية في الدول النامية نجد انها تتركز فى النشاطات الاستخراجية حيث تستوعب هـــذه النشاطات ٥٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات (*) . ويتميـــز الانتاج فى هذه النشاطات بكثافة راس المـــال وبالتالى انخفاض نسبة العمل فيها ، ومن ثـــم فان تأثيرها على التوظف والعمالة ولو انه ايجابى لكنه محدود جدا . وايضا بسبب استراتيجية الشركات الدولية فان النشاطات الاستخراجية لا يترتب على قيامها ، عادة ، نشاطات اقتصادية متصلة وذلك لانحصار النشاط فـــى استخراج المـــوارد وتصديرها ، وبذا تكـــون مساهمتها محصورة لحد كبير فى التأثير علـــى الصادرات ومن ثم توفير الموارد المالية للدولة المضيفة . وحتى بالنسبة لصافى راس المال بين الدولـــة المضيفة والشركات الدولية فالارقام الواردة فى الجدول التالى تشير الى انه فى صالح الشركات الدولية وبالطبع فى غير صالح الدول المضيفـــة سواء كانت نفطية او غير نفطية . فقد ارتفـــع صافى ما استلمته الشركات الدولية من ١٨٤٣ر٧ مليون دولار سنة ١٩٦٥ الى ٣٧٢٩ر١ مليون دولار سنة ١٩٧٠ . وكان مصدر معظم هـــذه الزيادة من الدول النامية النفطية اذ ارتفع صافى تسربات راس المال فيها من ١٨٠٩ر٦ مليون دولار الى ٣٣٤١ خلال الفترة ذاتها . اما الدول غير النفطية فمع ان الزيادة فى صافى التسربات كانت اقل منها فى الدول النفطية الا ان نسبة الزيادة كانت اكبر بكثير منها فى الاولى اذ ارتفع صافى التسربات بنسبة ١٠٠ ٪ ، من ٣٤١ر١ مليون دولار الى ٣٨٨ر١ مليون دولار . الامر الذى من شانه ان يضع الدول النامية فى عداد مصدرى راس المال . وهذا تناقض غريب اذا اعتبرنا ان مـــن المشاكل الاساسية للدول النامية هو الافتقـــار الى راس المال . ومن الطبيعى ان يثير هـــذا الوضع ان عاجلا او آجلا تأثيره على الدول النامية ومن ثم يستمر الخلاف بين الطرفين .

ان الشركات متعددة الجنسية فى الآونـــة الاخيرة الراهنة ، فى موقف لا تحسد عليه ، اذ انها ليست موضع نقد الدول المضيفة فقط بـــل ايضا الـــدول الأم وبعض وكالات هيئـــة الامم المتحدة (**) . فالمجتمع يبدو انه قد أحس فى هذه الفترة بمشاكل الدول الناميـــة ، ولذا اتخذت التوصيات لحث الدول المتقدمة على تغيير سياساتها الاقتصادية تجاه الدول النامية وتقديـــم العون لها ، كما حثت الدول النامية على التعاون فيما بينها ، وأكدت على حق هـــذه الدول فى السيطرة والسيادة على مواردهـــا الاقتصادية والحد من نشاط الشركات الدولية بل وتأميمها اذا كان ذلك يخدم مصالحها الاقتصادية (١٣) .

---

* راجع الجداول الواردة فى الجـــزء الاول للتعرف على توزيع الاستثمار الدولى المباشر بين النشاطات المختلفـــة ومتوسط حجم المؤسسات التى تعمل فى تلك النشاطات ومقارنتها بتلك السائدة فى الدول المتقدمة .

** لقد كانت الشركات الدولية الامريكيـــة موضع تحقيق خصوصا فيما يتعلق بالاسعار والضرائب ومؤخرا بصـــدد العمولات أو المساعدات المالية التى كانت تدفـــع للعملاء الاجانب أو بعض المسؤولين الامريكيين .

جـــدول رقـــم ــ ٦ ــ

الاستثمارات الدولية المباشرة والعوائد الناجمة عن اجمالى الاستثمارات المتراكمة فى بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠

(بمـــلايين الدولارات)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الدول النامية (المجمـوع)						
الاستثمار الاجنبى المبـــاشر	١٣٤٢ر٤	١٢١٥ر٤	١٠٧٤	١٣٧٢	١٥١٣ر٦	١٦١٢ر٧
عوائد الاستثمار الاجـــنبى	٣١٨٦ر١	٤٠٦٣ر٩	٤٢٤٦ر٢	٤٩٨٢ر٦	٥١٥٥ر٨	٥٣٤١ر٨
الرصـــيد	ــ ١٨٤٣ر٧	ــ ٢٨٤٨ر٥	ــ ٣١٧٢ر٢	ــ ٣٦١٠ر٦	ــ ٣٦٤٢ر٢	ــ ٣٧٢٩ر١
الدول النامية (غ النفطية)						
الاستثمار الاجنبى المبـــاشر	٩٠٦ر٨	٨٤١ر٤	٨٦٩	٩٧٥	١١٢٧ر٦	١٢٩٠ر٧
عوائد الاستثمار الاجـــنبى	٩٤٠ر٩	١٢٤٧ر٩	١٣٨٠ر٢	١٥٨٨ر٦	١٧٢٠ر٨	١٦٧٨ر٨
الرصـــيد	ــ ٣٤ر١	ــ ٤٠٦ر٥	ــ ٦٩١ر٢	ــ ٦١٣ر٦	ــ ٥٩٣ر٢	ــ ٣٨٨ر١
الدول النامية (النفطيـــة)						
الاستثمار الاجنبى المبـــاشر	٤٣٥ر٦	٣٧٤	٣٨٥	٣٩٧	٣٨٦	٣٢٢
عوائد الاستثمار الاجـــنبى	٢٢٤٥ر٢	٢٨١٦	٢٨٦٦	٣٣٩٤	٣٣٤٥	٣٦٦٣
الرصـــيد	ــ ١٨٠٩ر٦	ــ ٢٤٤٢	ــ ٢٤٨١	ــ ٢٩٩٧	ــ ٣٠٤٩	ــ ٣٣٤١

المصـــدر ــ من الجـــدول رقم ٤٢ فى تقرير هيئة الامم .

United Nations, **Multinational Corporations in World Development**, ST/ECA/190.

لكن لم هذا الانقلاب على الشركات الدوليةوباى حق ؟ ان الشركات الدولية تسيطر على طاقات وامكانيات عملاقة لو وجهت لمساعدةالدول النامية لكان لها شأن لا يستهان به فى هذا المجال . ويبدو ان الحكم على الشركات الدوليةقد استند على هذا المنطق لحد ما . والواقع بالطبع غير هذا . فدور الشركات الدولية محدود جدا فى مجال تنمية الدول النامية ، بل ان استجابتها للمطالب التجارية فى الدول المتقدمةاكثر من تجاوبها مع مطالب واهداف التنمية فى الدول النامية . وهذا الوضع — من وجهة نظرموضوعية — له ما يبرره اذا اخذنا بعين الاعتبار ان تنمية الدول النامية لم تكن ابدا هدفا من اهداف هذه الشركات اذا كان ولا يزال الربح هدفها ومحركها الاساسى . لا اعتقد ان هذا الامر غيروارد بالنسبة للدول النامية . بل انه من الاسباب الاساسية التى تجعلها تعتقد بأن الشركة الدوليةمدينة لها وخصوصا تلك المستغلة للثروات الطبيعية كالنفط والمواد الاولية الاخرى.والسبب يكمن فى تاريخ هذه الشركات من جهة وفى خصائصها واستراتيجيتها من جهة أخرى . أن معظم هذه الشركات قد حصلت على امتيازات فى فترات كانت الكفة الراجحة فى جانبها غالبا بسبب كون معظم تلك الدول المضيفة رازحة تحت نير الاستعمار او بدائية غير قادرة علىاستغلال مواردها الطبيعية بحيث كانت شروط الامتياز فى صالح هذه الشركات . ومن ناحيةاخرى الصبغة الاحتكارية التى تطغى على هذه الشركات وبالتالى الاساليب الاحتكارية التىتمارسها للتأثير على الانتاج والاسعار (*) . اضف الى ذلك ان هذه الشركات لم تحاول أن تتكيف معالظروف والتطورات التى تعيشها الدولالمضيفة . بل على العكس كانت مصدر تحد لها ، كما حدثمع الدول النفطية . الامر الذى حدى بالدول المنتجة والمصدرة للنفط الى تكوين منظمة الاوبك التىكان من اهدافهاالاساسية الحيلولةدونتخفيض الشركات الدولية النفطية للاسعار دون التشاورمسبقا مع الدول المضيفة . وقد تلا ذلك حركات تأميم ومشاركة أو شراء لاصول الشركات النفطيةالدولية فى الدول المضيفة . ويبدو ان المناخ العام فى غير مصلحة الشركات الدولية من حيثالاستثمار المباشر فى النشاطات الاستخراجية ، اذ انه نظرا لاهمية النفط والمواد الاولية الاخرىبالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة فان الحكومات اصبحت اطرافا منظمة للعلاقات التجارية فيما يتعلق بهذه السلع على الاخص . ومن شأن ذلك تقليل دور الشركات الدولية فىهذا المجال . لكن هذا يجب الا يعنى ان دور الشركات الدولية قد انتهى بل على العكس يجبدعمها ، اذ انها مصدر غنى بطاقات وامكانيات هائلة ، لكن ضمن حدود وقيود دولية اذا امكن . وبالطبع لا يمكن أن نتوقع من مثل هذه المشاريع الا تقوم على الربح ، لكنه ربح مقترن بمسئوليةدولية ** . وبالطبع لا يتوقع ان يتحمل المشروع

---

* هنالك اسباب عديدة أخرى ذكرناها فى الجزء السابق اهمها التبعية الاقتصادية والسياسية ، والتعارض مع السيادة الوطنية وعدم توافق الشركات الدولية واهداف التنمية بالاضافة الى التدخل بالشؤون السياسية للدولة المضيفة .

** ان هذا يتطلب بالطبع اقامة هيئة دولية للرقابة علىاعمال الشركات الدولية .

الدولى العبء بأكمله ، اذ أن على الدول المضيفةأن تشارك أيضا وذلك بالقيام باعداد خطط تحدد بموجبها استراتيجية واهداف التنمية حتى لا يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف واهداف الشركة الدولية . ولا اريد ان ابدو هنا وكأنى اقول بـــأن اعتماد هذه الدول فى التنمية يجب ان يكون على الشركات الدولية . ان الشركات الدولية عنصر هام هذا صحيح ، لكن على الدول الناميـــة ان تحاول جهدها ان تعتمد على مصادرها الذاتيةفى المقام الاول وان تحاول التعاون فيما بينهـــا لتنمية مواردها الاقتصادية ، وبالطبع لا يمكن ان تعزل نفسها عن الدول المتقدمة اقتصاديا .

الحواشى

(1) راجـــع : **U.N. Declaration on the Establishment of a New International Economic Order. May 9, 1974.**

(2) راجـــع : **Raymond Vernon, Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of United States Enterprises** (New York, 1971). Johnson H. J.; "The Multinational Corporation as an Agency of Economic Davelopment: Some exploratory observations," In B. **Ward, L. d'Anjou and J. D. Runnals, eds. The Widening Gap: Development in the 1970s** (New York, 1971).

(3) راجـــع : **Fredrick T. Knickerbocker, Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise** (Boston, 1973).

(4) راجـــع : **United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, New York, 1973, PP. 138, 139, 143, 146.**

حيث استقينا المعلومات الرقمية من الجداول الواردة فى تلك الصفحات .

(5) راجـــع : **Frank Mastrapasqua, U.S. Expansion Via Foreign Branching: Monetary Policy Implications (New York) PP. 23-25.**

(6) راجـــع : **I. M. Stopferd, and L. T. Wells, Managing the Multinational Enterprises** (New York, Basic Books, 1972).
United Nations; Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, PP. 152-155.

(7) راجـــع : **M. Z. Brooke and H. L. Remmers, The Strategy of Multinational Enterprise** (London, Longman, 1970).

(8) راجـــع : **United Nations; Multinational Corporations in World Development, PP. 192-193 (Table 42).**

(9) راجـــع : **UNCTAD, Private Foreign Investment in Relation to Development** (New York, 1973).

(10) **R. Vernon; The *E*conomic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology (Boston, 1972).**

(11) راجـــع : **R. Vernon; The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology, op. Cit.**

(12) راجـــع : **Raul Perbish, Toward a New Trade Policy for Development** (United Nations, 1964).

(13) راجـــع : **UNIDO; Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development And Co-operation** (Lima, Peru, March 1975).